من يشهد لي ثم جلست ثم قال الثالثة مثله فقمت
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا ابا قتادة
فاقتصصت عليه القصة فقال رجل لم يسم كذا قال
في الفتح وقال في مقدمته ذكر الواقدي الذي شهد له بالسلب
هو اسود بن خزاعي الاسلمي والذي باخذ السلب وقع في رواية
اخرى عند المصنف انه من قريش كذا رايته فليتامل فان سياق
الحديث يقتضي انهما واحد صدق يا رسول الله وسلبه
عندي فارضه عني بقطع الهمزة وكسرها فقال ابو بكر
الصديق رضي الله عنه لاها الله بوصل الهمزة وقطعها وكلاهما
مع اثبات الفها وحذفها كما في القاموس والمغني وغيرهما وهي
اربعة النطق بلام بعدها التنبيه من غير الف ولا همزة والثاني
بالف من غير همز والثالث بثبوت الالف وقطع الجلالة والرابع
بحذف الالف وثبوت همزة القطع والمشهور في الرواية الاول
والثالث وفي هذا كما قال ابن مالك شاهد على جواز الاستغنا
عن واو القسم بحرف التنبيه قال ولا يكون ذلك الا مع اسم اي
لم يسمع لاها الرحمن واما لفظ الجلالة فجر لان ها التنبيه
عوض عن واو القسم وقال ابن مالك لئيست عوضا عنها وان جر
ما بعدها بمقدر لم يلفظ به كما ان نصب المضارع بعد الفا
وخفض بمقدر لا للنفي والمعنى لا والله اذا لا يعمد بكسر الميم اي
لا يقصد النبي صلى الله عليه وسلم الى اسد اي الى رجل كانه في الشجاعة
اسد من اسد الله بضم الهمزة والسين يقاتل عن الله ورسوله
صلى الله عليه وسلم اي صدر قتاله عن رضى الله ورسوله اي
بسببهما كقولهم تعالى وما نفعلته عن امري او المعنى يقاتل ذابا

عن دين الله اعداء الله او يقاتل لنصرة دين الله وشريعة رسوله
لتكون كلمة الله هي العليا فيعطيك سلبه اي سلب قتيله الذي
قتله بغير طيب نفسه واضافه اليه باعتبار انه ملكه وقوله
اذا بهمزة مكسورة فذال معجمة منونة حرف جواب وجزاء في جميع
الروايات في الصحيحين وغيرهما لكن اتفق كثير ممن تكلم على
الحديث الى خطئة جهابذة المحدثين وغيرهم لكن اتفق كثير
من تكلم على الحديث الى خطئة ونسبتهم الى الغلط والتصحيف
وان الصواب اذا بغير همز ولا تنوين فقال الخطابي المحدثون
يروونه اذا وانما هو في كلام العرب لاها الله والهائه بمنزلة
الواو والمعنى لا والله يكون ذا وقال المازني الصواب لاها الله
اذا اني يميني وقسمي وقال ابن الحاجب جعل بعضا النحويين اوخال
اذا في هذا المحل على الغلط من الرواة لان العرب لا تستعملها الله
الا مع ذا او ان سلم استعماله بدون ذا فليس هذا موضع اذن لانه
للجزاء وهو هنا على نقيضه ومعرفة هذا تتوقف على ان يعلم ان مدخول
اذن جزاء الشرط مقدر على ما نقله في المفصل عن الزجاج واذا كان كذلك
وجب ان يكون الشرط المقدر بصح وقوعه سببا لما بعد اذن اذا الشرط
يجب ان تكون سببا للجزاء واذا تقرر هذا فقوله لاها الله اذن لا يعمد
جوابا لمن طلب السلب بقوله فارضه عني وليس بقاتل ويعمد وقع
في الرواية مع لا فيكون تقدير الكلام ان ارضاه عنك لا يكون عامدا
الى اسد ومعطيا سلبه الطالب واذا لم يكن سببا له يطل كون
لا يعمد جزاء للا رضا ومقتضى الجزائية ان لا تذكر ولا يقال اذا
يعمد ليصح جوابا بالطالب السلب ليكون التقدير ان يرضيه
عنك يكن عامدا الى اسد ومعطيا سلبه فتحقق الجزائية

Copy